مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٤/٦٧

بإصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٥٣ ،
وبعد العرض على مجلس عمان ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعمل بقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار المرفق .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٧ من صفر سنة ١٤٣٦ هـ

الموافق : ٣٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٤ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

الفصل الأول

تعريفات وأحكام عامة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ،
ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة :

الهيئة العامة لحماية المستهلك .

المجلس :

مجلس إدارة الهيئة .

الرئيس :

رئيس الهيئة .

اللائحة :

اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار .

الشخص :

كل شخص طبيعي أو اعتباري أو أي كيان قانوني آخر أيا كان الشكل الذي يتخذه ، يمارس
نشاطا اقتصاديا أو تجاريا .

السوق المعنية :

سوق تقوم على عنصرين هما المنتجات المعنية والنطاق الجغرافي ، ويقصد بالمنتجات
المعنية كل المنتجات التي يعد كل منها بديلا عن الآخر ، أو يمكن أن يحل محله من وجهة
نظر متلقي الخدمة أو السلعة ، ويشمل ذلك المنتجات المقدمة من المنافسين في الأسواق
الأخرى القريبة من المستهلك . ويقصد بالنطاق الجغرافي المنطقة التي تتجانس فيها
ظروف المنافسة ، ويتعامل في نطاقها كل من البائعين والمشتريين في المنتجات
لتحديد الأسعار .

الاحتكار :

التحكم من قبل شخص أو مجموعة أشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في كمية وأسعار سلعة أو خدمة بما يؤدي إلى تقييد حرية المنافسة أو الإضرار بها .

المنتجات :

السلع والخدمات المحلية والمستوردة .

الهيمنة :

قدرة شخص أو مجموعة أشخاص يعملون معا بشكل مباشر أو غير مباشر في التحكم أو في التأثير على السوق المعنية ، ومن ذلك الاستحواذ على نسبة تجاوز (٣٥٪) خمسة وثلاثين بالمائة من حجم تلك السوق .

التركيز الاقتصادي :

كل تصرف ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي للملكية أصول أو أسهم أو حصص أو انتفاع أو حقوق أو التزامات شخص إلى شخص آخر أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارتين أو أكثر بإدارة مشتركة من شأنه أن يجعل شخصا أو مجموعة أشخاص في وضع مهيمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة (٢)

يهدف هذا القانون إلى تنظيم حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ، وترسيخ مبدأ قواعد السوق وحرية الأسعار ، على النحو الذي لا يؤدي إلى تقييد المنافسة الحرة ، أو منعها أو الإضرار بها .

المادة (٣)

تسري أحكام هذا القانون على جميع أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات وأي أنشطة اقتصادية أو تجارية أخرى تمارس في السلطنة وأي أنشطة اقتصادية أو تجارية تتم خارج السلطنة ، وتترتب عليها آثار داخلها .

كما تسري أحكام هذا القانون على إساءة استعمال حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية ، وبراءات الاختراع والنشر ، إذا أدى ذلك إلى آثار ضارة بالمنافسة .

المادة (٤)

لا تسري أحكام هذا القانون على أنشطة المرافق العامة التي تمتلكها وتديرها الدولة بالكامل ، كما لا تسري على أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها جهات عامة أو خاصة .

المادة (٥)

يجوز للمجلس ، وفق الضوابط التي تحددها اللائحة ، استثناء أي شخص من أي اتفاق أو إجراء أو أعمال تتعلق بالمنتجات بصفة مؤقتة ولمدة محددة في الحالات التي تؤدي إلى التقليل من التكاليف الأولية وحماية ونفع المستهلك ، وعلى الأخص إذا كان يهدف إلى :

- أ - توشي ترشيد هيكل تنظيمي أو نطاق تجاري أو زيادة كفاءة المشروع تجارياً .
- ب - تشجيع التقدم التقني أو التكنولوجي أو يحسن نوعية المنتجات .
- ج - زيادة قدرة المؤسسات العمالية الصغيرة والمتوسطة على المنافسة .
- د - تشجيع التطبيق الموحد لمعايير الجودة والتقدير التقنية لأنواع المنتجات .
- هـ - توحيد الشروط المتعلقة بالتجارة وتسليم السلع والسداد ، على ألا تكون له صلة بالأسعار أو أي عوامل تسعير .
- و - تحقيق نفع عام مثل حفظ الطاقة ، وحماية البيئة ، وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية .

المادة (٦)

تحدد اللائحة حالات التحكم أو التأثير في السوق المعنية طبقاً لمعايير تشمل تركيبة السوق ومدى سهولة دخول منافسين جدد أو أي معايير يحددها المجلس .

المادة (٧)

يجوز لأي شخص إبرام أي اتفاق لاستيراد أي منتج مصرح بتداوله من خارج السلطنة لغرض بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه ، وبغض النظر عما إذا كان المنتج المستورد قد سبق أن تم حصر استيراده أو بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه من قبل وكيل حصري .

الفصل الثاني

الممارسات المحظورة

المادة (٨)

يحظر إبرام أي اتفاق أو عقد داخل السلطنة أو خارجها أو إجراء أي تدابير ، سواء أكانت مكتوبة أم شفوية ، بهدف احتكار استيراد أو إنتاج أو توزيع أو بيع أو شراء أي سلعة أو تداولها أو القيام بأي تصرف احتكاري يؤثر على السوق .

المادة (٩)

يحظر إبرام أي اتفاق أو عقد داخل السلطنة أو خارجها أو إجراء أي تدبير أو ممارسة ، سواء أكانت مكتوبة أم شفوية ، صريحة كانت أم ضمنية ، تهدف إلى منع المنافسة أو الحد منها أو إضعافها ، وعلى الأخص ما يأتي :

- أ - تحديد الأسعار والخصومات وشروط البيع أو الشراء أو أداء الخدمة .
- ب - تحديد كميات الإنتاج أو الحد من تدفقها إلى السوق أو إخراجها منه بصفة كلية أو جزئية ، وذلك بإخفائها أو تخزينها أو الامتناع عن التعامل بها .
- ج - التأثير على المتعاملين في السوق بتوفير كميات من المنتجات بشكل مفاجئ يؤدي تداولها أو أداؤها إلى أسعار غير حقيقية .
- د - اقتسام أي سوق قائم أو محتمل للمنتجات على أساس جغرافي أو استهلاكي أو نوعية العملاء أو على أساس موسمي أو فترات زمنية أو على أساس السلع .
- هـ - منع أو عرقلة أو وقف ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي أو التجاري في السوق .
- و - التعامل أو رفض التعامل مع أشخاص محددين بعينهم .